

A



CDIP/24/11
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 سبتمبر 2019

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة والعشرون
جنيف، من 18 إلى 22 نوفمبر 2019

تقرير عن تقييم مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية

من إعداد السيد غلين أونيل، من شركة أول ري (Owl RE) لاستشارات التقييم، جنيف

1. يرد في المرفق بهذه الوثيقة تقرير عن تقييم خارجي مستقل لمشروع استخدام الملكية المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية، الذي أعده السيد غلين أونيل، مؤسس شركة أول ري (Owl RE) بجنيف.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية
مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في
مرفق هذه الوثيقة.
[يلي ذلك المرفق]

جدول المحتويات

2.....	ملخص تنفيذي
6.....	أولاً: مقدمة
6.....	ثانياً: وصف المشروع
7.....	ثالثاً: لمحة عامة عن معايير التقييم ومنهجيته
7.....	رابعاً: النتائج الرئيسية
7.....	ألف: تصميم المشروع وإدارته
10.....	باء. فعالية المشروع
12.....	جيم. الاستخدام
13.....	دال. تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية
13.....	خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

ملخص تنفيذي

1. هذا التقرير تقييم مستقل لمشروع جدول أعمال التنمية (DA_16_20_03) بشأن استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية. وكانت مدة المشروع من شهر إبريل 2016 وحتى يونية 2019، شملت تمديد المشروع ستة أشهر.
2. وهدف المشروع إلى تيسير نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعارف والتكنولوجيا ومساعدة الدول الأعضاء المهتمة على تحديد واستخدام الموضوع الموجود في الملك العام أو الموضوع الذي آل إلى الملك العام ضمن ولاياتها القضائية، من خلال الخدمات المحسنة التي تقدمها مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. واشتملت النتائج الرئيسية للمشروع على إعداد دليلين عمليين عن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها؛ ووثائق تتناول التجارب وأفضل الممارسات؛ وإعداد مواد تدريبية جديدة ومحسنة؛ وقائمة بالخبراء الرئيسيين؛ وبوابة محسنة للوضع القانوني.
3. وكان الهدف من هذا التقييم الاستفادة من الخبرات التي تكونت أثناء تنفيذ المشروع. وشمل ذلك تقييم إدارة المشروع وتصميمه بما في ذلك أدوات الرصد والإبلاغ، فضلاً عن تقدير النتائج التي تحققت حتى الآن والإبلاغ عنها وتقييم إمكانية الاستفادة. واستخدم التقييم مجموعة من الأساليب شملت استعراضاً للوثائق ومقابلات مع أحد عشر موظفاً في أمانة الويبو بجنيف ومقابلات هاتفية مع ثلاثة عشر من أصحاب المصلحة بما في ذلك خبراء مواضيعيين واستشاريين وأكاديميين ممن شاركوا في المشروع، ومع أحد ممثلي مستخدمي البراءات، ومع جهات التنسيق الخاصة بشبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وموظفيها.

النتائج الرئيسية

تصميم المشروع وإدارته

4. **النتيجة 1:** تبين أن وثيقة المشروع كانت كافية في توجيه مجمل أنشطة التنفيذ وتقييم التقدم المحرز. وبالنظر إلى مخرجات المشروع السبعة، أُعدت المزيد من الوثائق والتوجيهات لتيسير تنفيذ المشروع.
5. **النتيجة 2:** كانت أدوات رصد المشروع مناسبة لأغراض إبلاغ الدول الأعضاء باللجنة بشأن التقدم العام المحرز، ولا سيما من خلال التقارير المرورية للمشروع. وقُدّم عدد من الملاحظات بشأن أدوات الإبلاغ والتحليل، ولا سيما وضع أدوات متعددة للرصد من بينها: تجريب الدليلين والدراسات الاستقصائية التي أعقبت حلقات العمل التدريبية والإحصاءات الإلكترونية والجدول الزمني للمشروع. ولم يكن أعضاء الفريق قادرين بعد على قياس هدف المشروع، ولكنهم كانوا يحرزون تقدماً تجاهه.
6. **النتيجة 3:** تولى إدارة هذه الأنشطة شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار التابعة لإدارة الابتكار والبنية التحتية المعرفية في قطاع البنية التحتية العالمية في الويبو، بدعم من جهات أخرى داخل الأمانة، من بينها قسم قانون البراءات وقسم الاتصالات وشبكة الإنترنت وقسم أمن المعلومات وقسم المعايير ومكتب المستشار القانوني، والمكاتب الإقليمية وإدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة.

7. **النتيجة 4:** حددت وثيقة المشروع الأولية خطرا واحدا يواجه المشروع. ولم يتحقق هذا الخطر بدرجة ملحوظة، مع مراعاة استراتيجيات التخفيف من المخاطر التي وثقها المشروع واعتمدها.

8. **النتيجة 5:** حدد المشروع عاملين خارجيين كان يتعين الاستجابة لهما: القدرات المتنوعة لشبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار واستخدام الخرائط في إطار الأدوات الإلكترونية للويو. وراعى فريق المشروع هذين العاملين وتوصل إلى حلول بشأنها.

الفعالية

9. **النتائج 6-9:** تم تجريب الدليلين في تسعة بلدان بدعم من الخبراء القطريين وشبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ومن خلال هذه العملية جُمعت الأمثلة العملية التي تضمنتها الصيغ النهائية للدليلين. وعزز المسار التشاوري الدليلين تعزيزا ملحوظا وزاد من استخداماتها المحتملة للمراكز. واعتُبر الدليلان شاملين وأنها يسدا الفجوة التي كانت قائمة، بل وأن لها فائدة محتملة للبلدان النامية. وقد تبدو فعالية وفائدة الدليلين لدعم خدمات جديدة تقدمها بعض المراكز المختارة واعدة على الرغم من أنها ليست واضحة في هذه المرحلة.

10. **النتائج 10-12:** المادة التدريبية المستندة إلى الدليلين أحدثها الخبيران الرئيسيان (المؤلفان) بالتعاون مع خبراء الدعم (الخبراء المساعدون والقطريون) وقدمت سلسلة من حلقات العمل لمدة يومين في تسعة بلدان تجريبية (باستثناء كوبا وبالإضافة إلى الهند). وتمكنت حلقات العمل من الوصول إلى حوالي 500 مشارك وإلى موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ومستخدمين محتملين آخرين. وأكد جميع المشاركين في حلقات العمل تقريبا (99.6%) من خلال استقصاءات التعليقات على نجاح حلقات العمل في بناء معارفهم ومهاراتهم في مجال الملك العام، وأجاب 98% أن الدليلين كانا مفيدان في عملهم اليومي. ومع ذلك حقق التدريب والمادة التدريبية أفضل النتائج مع المشاركين الذين لهم خبرة مسبقة في هذا المجال (أي البحث في البراءات) ولم يكن مناسباً بالقدر الكافي لمن هم أقل تقدما في هذا المجال.

11. **النتيجتان 13-14:** من خلال إعداد هذين الدليلين وضعت قائمة تحوي أسماء 14 خبيرا أساسيا. وشكل هؤلاء الخبراء حجر الزاوية في إعداد الدليلين واختبارهما. وسوف يشارك الخبراء الأساسيون أيضا في إعداد خدمات جديدة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في مجال الملك العام، ولم يكن موظفو المراكز على دراية بهذا الدور المحتمل.

12. **النتائج 15-17:** حُددت بوابة الوضع القانوني في الوثائق الأولية للمشروع باعتبارها أحد أهم أدوات الدعم في مجال الملك العام. وبناء على الأبحاث والتعليقات، أنشأت بوابة سجلات البراءات وأطلقت في نوفمبر 2018. وتحتوي هذه البوابة على واجهة جديدة فضلا عن المزيد من الوظائف. وقد شهدت البوابة زيادة بلغت 500% من المشاهدات مقارنة بإصدارها السابق وكان هذا تحسنا ملحوظا من منظور تحسين استخدامها واكمال محتواها. ومن بين المسائل التي أثرت كانت تحديد البوابة على جميع صفحات البراءات ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ذات الصلة الموجودة على موقع الويو على شبكة الإنترنت.

الاستدامة

13. **النتائج 18-20:** الدليلان متاحان وبوابة سجلات البراءات الجديدة متاحة للجمهور (أو سوف كون متاحة) وتشكل مساهمة جوهرية في دعم استخدام المعلومات في الملك العام. وبالنظر إلى تعميم المشروع على مستوى قطاع البنية التحتية العالمية، فمن المرتقب أن تواصل الويبو أنشطة دعمها. وبالنظر إلى مستوى النضج الضروري الذي ينبغي أن تصل إليه مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لكي تتمكن من تطوير خدماتها وتقديمها في هذا المجال، سوف يتعين أن تكون الويبو انتقائية بشأن الخدمات المقدمة. وتعتمد استدامة إنجازات المشروع أيضا على مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، والمؤسسات المضيفة ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية والدول الأعضاء الداعمة.

تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

14. **النتيجتان 21-22:** أحرز المشروع مساهمة ملحوظة في إنجاز التوصية 16 المتعلقة بأخذ حماية الملك العام بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق الويبو والتعمق في تحليل منافعها، والتوصية 20 بشأن النهوض بالأنشطة الداعمة للملك العام بما في ذلك إمكانية إعداد مبادئ توجيهية بإمكانها أن تساعد على تحديد المواد التي آلت إلى الملك العام.

الاستنتاجات والتوصيات

15. **الاستنتاج 1 (بخصوص النتائج 1-17).** قدم المشروع أهم نتائجه بنجاح، ولا سيما الدليلين وبوابة الوضع القانوني المحسنة. وقد وضع هذان المخرجان على نحو تعاوني اشتمل على جمع التعقيبات ومشاركة المستخدمين المحتملين، ما أدى إلى زيادة قدرتها على تحقيق الفعالية والفائدة. وقد توفرت الأدلة الموضحة على أن البوابة أثبتت زيادة استخدامها وفائدتها مقارنة بالإصدار السابق منها، وهو ما اتضح بناء على إحصاءات زيارتها. أما في شأن الدليلين فإن ردود مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والمستخدمين الآخرين كانت إيجابية ومرحبة بإضافة مجال استشعروا فيه الافتقار إلى معلومات شاملة وجوهرية.

16. **الاستنتاج 2 (بخصوص النتائج 6-9 و18-20).** أبدى المشروع تقدما ملحوظا نحو إنجاز أهدافه، على الرغم من أنه لم يكن من الواقعي توقع تطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار خدمات إضافية في مجال الملك العام في الإطار الزمني للمشروع وفي ضوء الدعم الذي حصلت عليه المراكز حتى تاريخه. ومن الممكن أيضا أن يكون تطوير الخدمات في هذا المجال مقتصرًا على تلك المراكز التي بلغت درجة من النضج النسبي، ما يعد مؤشرا على الاتجاه الذي ينبغي أن ينصب عليه الدعم من الويبو في المستقبل. وسوف يكون لقائمة الخبراء الأساسيين دورا توديه في تطوير الخدمات لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وكان من الأمور التي استُشعرت أهميتها أنه ينبغي أن تعرف جميع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وأن تفهم دور مجال الملك العام في عملها، حتى وإن لم تتمكن من تقديم خدمات في هذا المجال بعد.

17. **الاستنتاج 3 (بخصوص النتائج 6-17 و21-22).** يوضح الدليلان إمكانات استخدامهما فيما وراء شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وأنها سيكونان موردا مهما بشكل عام في مجال الملك العام. وقد اعتُبرت البوابة بمثابة أكبر من مجرد دعم للمراكز، بل لها إمكانات فيما يتعلق باستخدام من يعملون في مجال البراءات استخداما كبيرا، في حالة وضوحها ونشرها والتعريف بها.

18. الاستنتاج 4 (بخصوص النتيجة 2). لن يمكن تحديد الإنجاز الفعلي لأهداف المشروع، ألا وهو تأسيس خدمات جديدة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في مجال الملك العام واستخدامها إلا مع مرور الوقت وإتاحة الدليلين وتقديم الدعم. وفي هذا الصدد ينبغي مواصلة أهداف المشروع ومؤشراته بغية رصدها.
19. التوصية 1 (بخصوص: الاستنتاجات 1-4 والاستنتاجات 1-22). توصى شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار التابعة لأمانة الويبو في إطار تعميمها هذا المشروع أن تنظر فيما يلي:
- (أ) التركيز على تقديم الدعم لشبكات منتقاة من مراكز التكنولوجيا ودعم الابتكار (مستوى النضج الثالث) لتطوير خدماتها في مجال الملك العام بما في ذلك كيفية انتقال هذه المراكز من مجرد الوعي بمحتوى الدليلين وصولاً إلى تقديم إحدى الخدمات الجديدة؛
- (ب) الاستفاضة في تعريف دور قائمة الخبراء الرئيسيين وإعلام شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بدورها المحتمل في تقديم الدعم؛
- (ج) تضمين معلومات عن مجال الملك العام مستقاة من المواد التدريبية في حلقات العمل / جلسات الإحاطة الخاصة بالتدريبات الموحدة للمراكز؛
- (د) استعراض جدوى إعداد دورة / وحدة تعلم إلكتروني بناء على الدليلين بالتعاون مع أكاديمية الويبو؛
- (هـ) تحديث محتوى بوابة سجلات البراءات بانتظام (بناء على آراء المستخدمين) واستعراض / تحديث ملفات الولاية القضائية سنوياً أو كل سنتين؛
- (و) العمل مع قسم الاتصالات بشبكة الإنترنت بغية ضمان وضوح بوابة سجلات البراءات على موقع الويبو على شبكة الإنترنت؛
- (ز) العمل مع شعبة المنشورات بشأن وضوح الدليلين في شبكات أخرى بخلاف شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار؛
- (ح) ضمان مواصلة رصد مؤشرات نتائج المشروع من خلال الرصد / الإبلاغ المنتظم من شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار إلى أمانة الويبو.
20. التوصية 2 (بخصوص: الاستنتاجات 1-4 والاستنتاجات 1-22). توصى الدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية فيها والكيانات الأخرى التي تستضيف مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وشبكتها بتوفير الدعم اللازم بغية تشجيع هذه المراكز على الوصول إلى مستوى النضج الذي يمكنها من تقديم الخدمات في مجال الملك العام.

أولاً: مقدمة

21. هذا التقرير تقييم مستقل لمشروع جدول أعمال التنمية (DA_16_20_03) بشأن استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية. اعتمد هذا المشروع خلال الدورة السابعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/16/4/REV) التي عُقدت في جنيف في أبريل 2016. وكانت مدة المشروع من شهر إبريل 2016 وحتى يونية 2019، شملت تمديد المشروع ستة أشهر (الذي أقرته الدول الأعضاء في الدورة الثانية والعشرين للجنة (CDIP/22).

ثانياً: وصف المشروع

22. الأهداف: يهدف هذا المشروع إلى تيسير نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعارف والتكنولوجيا ومساعدة الدول الأعضاء المهمة على تحديد واستخدام الموضوع الذي آل إلى الملك العام أو الذي يقع فيه ضمن ولاياتها القضائية، من خلال تعزيز وتقديم ما يلي:

(أ) خدمات معززة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بغرض تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام.

(ب) وخدمات معززة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بغرض دعم استخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام باعتبارها أساساً لاستحداث نتائج بحثية ومنتجات جديدة؛ وإدارة تلك النتائج والمنتجات وتسويقها لاحقاً.

(ج) وبوابة محسنة للوضع القانوني تتيح إمكانية استخدام أسهل ومحتوى أكبر عن كيفية الحصول على المعلومات الخاصة بالوضع القانوني في مختلف الولايات القضائية.

23. المخرجات: حددت وثيقة المشروع المخرجات السبعة الأساسية الآتية للمشروع:

(أ) دليلان عمليان عن (أ) تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام و(ب) استخدامها.

(ب) الوثائق التي تتناول التجارب وأفضل الممارسات في تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها.

(ج) مواد تدريبية جديدة ومحسنة لفائدة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، استناداً إلى الدليلين الخاصين بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها.

(د) قائمة تضم خبراء أساسيين (خيران لكل منطقة على الأقل) يؤدون دور المرجع في تدعيم الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

(هـ) بوابة محسنة للوضع القانوني.

(و) يوجد الدليلان المذكوران فيما سبق باللغات الست الرسمية.

(ز) مهارات لإدارة وتوفير الخدمات المتعلقة بالاختراعات المدرجة في الملك العام.

24. وفي إطار الويبو تولى إدارة المشروع شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار وإدارة الابتكار والبنية التحتية المعرفية وقطاع البنية التحتية العالمية. وفي أعقاب الانتهاء من المشروع في يونيو 2019 بدأ تعميم المشروع في إطار أنشطة شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار.

ثالثا: لمحة عامة عن معايير التقييم ومنهجيته

25. إن الهدف من هذا التقييم هو تقويم أداء المشروع بما في ذلك تصميم المشروع وإدارته وتنسيقه وتماسكه وتنفيذه والنتائج التي أنجزها. وهدف التقرير أيضا إلى تقديم معلومات خاصة بالتقييم قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار باعتبارها أحد البرامج المعقدة للويبو.

26. واستند التقييم إلى 11 سؤالاً من أسئلة التقييم مقسمة على أربعة مجالات وهي: تصميم المشروع وإدارته والفعالية والاستدامة وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ورد المشاركون على هذه الأسئلة مباشرة في القسم بعنوان "النتائج الرئيسية" فيما يلي.

27. استخدم التقييم توليفة من المناهج. واستخدم مجموعة من الأساليب شملت استعراضا للوثائق ومقابلات مع أحد عشر موظفا في أمانة الويبو بجنيف ومقابلات هاتفية مع ثلاثة عشر من أصحاب المصلحة بما في ذلك خبراء مواضيعيين واستشاريين وأكاديميين ممن شاركوا في المشروع، ومع أحد ممثلي مستخدمي البراءات، ومع جهات التنسيق الخاصة بشبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وموظفيها.

رابعا: النتائج الرئيسية

28. ينظم هذا القسم بناء على أربعة مجالات من مجالات التقييم. وقد أجيب على كل سؤال من أسئلة التقييم مباشرة تحت عنوان كل مجال من المجالات.

ألف: تصميم المشروع وإدارته

مدى مناسبة وثيقة المشروع الأولية للاسترشاد بها في تنفيذ المشروع وتقييم النتائج التي ينجزها.

29. **النتيجة 1:** قدمت وثيقة المشروع وصفا لاستراتيجية تنفيذه وأنشطة المشروع وجدوله وميزانيته ومؤشرات رصده. تبين أن وثيقة المشروع كانت كافية في توجيه مجمل أنشطة التنفيذ وتقييم التقدم المحرز. وإذ احتوى المشروع على سبعة مخرجات وعلى الرغم من ترابطها كان من الضروري استكمال الوثيقة الأولية للمشروع بوثائق إضافية لتيسير تنفيذه (مثل اختصاصات الخبراء وجداول المحتويات للدليلين).

رصد المشروع وأدوات التقييم الذاتي والإبلاغ وتحليل مدى فائدتها وملاءمتها لتوفير المعلومات ذات الصلة لفريق المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين لأغراض اتخاذ القرار.

30. **النتيجة 2:** كانت أدوات رصد المشروع مناسبة لأغراض إبلاغ الدول الأعضاء باللجنة بشأن التقدم العام المحرز، ولا سيما من خلال التقارير المرحلية للمشروع. وقد ذكر عدد من الملاحظات بشأن الإبلاغ وأدوات التحليل:

(أ) شارك في تجريب أحد المخرجات الرئيسية والدليلين سبعة خبراء من الخبراء القطريين واختبروه مباشرة مع المستخدمين المحتملين (أي موظفي مركز دعم التكنولوجيا والابتكار والمخترعين) في تسعة بلدان.¹ ووثقت تعليقاتهم توثيقاً منهجياً واستخدمها مؤلفو الدليلين في تحسين محتواها.

(ب) وعقدت حلقات العمل لتدريب موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على محتوى الدليلين في البلدان التسعة (في البلدان المذكورة فيما سبق باستثناء كوبا وبالإضافة إلى الهند). وأتاح الاستقصاء الموحد للمشروع فرصة مقارنة المعلومات وتجميعها من حلقات العمل بهدف تحسين المادة التدريبية بناءً على الدليلين.

(ج) أما بوابة الوضع القانوني وسابقتها فيمكن رصدها من خلال قياس الإحصاءات إلكترونيًا لعدد الزائرين وأصولهم والوثائق التي يتم تنزيلها. وأتاح ذلك لفريق المشروع بيانات رصد محدثة عن مستوى الأنشطة ويوفر مقارنة فيما بين البوابة فور إطلاقها وسابقتها.

(د) واستخدم فريق المشروع إطاراً زمنياً للمشروع (باستخدام برنامج إكسيل) لتتبع التقدم المحرز في مختلف المخرجات وأنشطتها ومخصصاتها من الموازنة. وقد أتاح ذلك لفريق المشروع القدرة على رصد الأنشطة وتقديمها المحرز.

(هـ) كان لأهداف المشروع مؤشرات محددة على مستوى النتائج، مثل "تمكّن ما لا يقل عن ستة مراكز على مستوى مختلف الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من إقامة خدمات لتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام." ولم يتمكن فريق المشروع بعد من قياس هذا الهدف بل قاس التقدم المحرز تجاه تحقيقه، مثل تدريب موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على استخدام المعلومات في الملك العام.

مدى مساهمة هيئات أخرى في أمانة الويبو في فعالية وكفاءة تنفيذ المشروع وفي التمكين من ذلك.

31. **النتيجة 3:** أدار أنشطة هذا المشروع شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار التابعة لإدارة الابتكار والبنية التحتية المعرفية في قطاع البنية التحتية العالمية بدعم من الهيئات الأخرى في الأمانة. وساهمت هيئات أخرى في أمانة الويبو في المشروع ومن أهمها: قسم قانون البراءات، وقسم الاتصالات بشبكة الإنترنت وقسم أمن المعلومات وقسم المعايير ومكتب المستشار القانوني. وانصب أغلب التعاون على استحداث بوابة جديدة للوضع القانوني. وساهمت المكاتب الإقليمية بالإضافة إلى إدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة في المشروع في دعم التعاون مع البلدان كل في إطار إقليمه.

مدى تحقق المخاطر المحددة في وثيقة المشروع الأولية أو مدى التخفيف من حدتها.

32. **النتيجة 4:** حددت وثيقة المشروع الأولية خطراً واحداً يواجه المشروع. ووصفت وثيقة المشروع الاستجابة لتخفيف حدة الخطر هذا حسبما يوضح لاحقاً. لم يشكل هذا الخطر عائقاً ملحوظاً على النحو المبين في الجدول الآتي:

¹ كينيا وجنوب أفريقيا (المجموعة الأفريقية) والمغرب (مجموعة البلدان العربية) وماليزيا والفلبين (منطقة آسيا والمحيط الهادئ) والأرجنتين وكولومبيا وكوبا (منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي) والاتحاد الروسي (الاقتصادات الناشئة والبلدان المتقدمة).

التحليل	الخطر المحدد واستجابة التخفيف من أثره
<p>لقد ساعد تجريب الدليلين في شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في تسعة بلدان على ضمان ملاءمة الدليلين وفقا للمستوى المناسب لكي تتمكن المراكز من استخدامها. وتنوعت خبرات المشاركين في الدورات التدريبية ما يبين أن استخدام الدليلين بفعالية يتطلب معرفة متينة بالمعلومات المتعلقة بالبراءات فضلا عن أساليب البحث. ودعم الخبراء القطريون ومؤلفو هذين الدليلين هذا المشروع.</p>	<p>الخطر 1: عجز موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار عن فهم المعلومات الواردة في الدليلين بشكل كاف، واستخدام تلك المعلومات بالفعالية المطلوبة في تحديد الاختراعات الواقعة في الملك العام واستخدامها.</p> <p>التخفيف من أثر الخطر: ملاءمة الدليلين لاحتياجات موظفي المراكز، بشكل يتماشى مع تقييم قدراتهم، وإنشاء قائمة بالخبراء الأساسيين لتقديم الدعم التفاعلي بشأن المسائل التي يتناولها الدليلين.</p>

جدول 1: المخاطر والتخفيف من آثارها وتحليلها

قدرة المشروع على الاستجابة للاتجاهات والتكنولوجيات الجديدة وغيرها من العوامل الخارجية.

33. **النتيجة 5:** كان على المشروع أن يستجيب لعدد من الاتجاهات والتكنولوجيات الجديدة وغيرها من العوامل الخارجية. وحدد التقييم العوامل الآتية ويصف طريقة استجابة فريق المشروع لها:

(أ) تنوع قدرات شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار: تعني طبيعة شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ضمنا أن نموذجها وهيكلها يختلف من بلد إلى آخر، مع استناد مستوى نضج أي شبكة من شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار إلى حد كبير إلى عوامل خاصة بسياق كل منها ولذا كان على فريق المشروع التآني في انتقاء شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المشاركة بغية ضمان كونها عند المستوى المناسب من النضج لتجريب الدليلين واستخدامهما. ومع ذلك أفاد الخبراء القطريون أن هذا التنوع لوحظ أيضا داخل شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار فيما بين بعض الموظفين والمستخدمين الذين اتضحت خبرتهم في قدرتهم على استخدام الدليلين مقارنة بأخريين لم يتمكنوا من ذلك.

(ب) استخدام الخرائط في إطار أدوات الويبو الإلكترونية: أبرزت الأبحاث التي أجريت على سهولة الاستخدام عند تطوير بوابة محسنة للوضع القانوني ميزة استخدام خريطة العالم لتيسير البحث في معلومات تتعلق بالوضع القانوني (مثلا عادة يبحث المستخدم عن معلومات عن بلدان مجاورة أو بلدان في منطقة جغرافية محددة). ومع ذلك لم يحظ استخدام الخرائط على موقع الويبو على الإنترنت وأدواتها بالتشجيع محليا نظرا للمسائل السياسية المرتبطة بالخرائط (مثل الحدود والدول المتنازع عليها). وتم التوصل إلى حل للمسألة بناء على مبادرة من فريق المشروع نتج عنه التوقيع على اتفاقية مع قسم الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية (UNGIS) بشأن استخدام بيانات الأمم المتحدة الرسمية الخاصة بالحدود الدولية التي أتاحت استخدام خريطة العالم لأغراض البوابة المحسنة بما يتماشى مع سياسات المنظمة.

باء. فعالية المشروع

فعالية الدليلين العمليين للمشروع وفائدتهما في تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامهما فضلا عن الوثائق التي تتناول التجارب وأفضل الممارسات في هذه المجالات في بعض المراكز المختارة، ولا سيما في الدول النامية.

34. **النتيجة 6:** كُف بصياغة الدليلين خبير أساسي (المؤلف) لكل دليل بمشاركة خمسة خبراء مساعدين من أهل الاختصاص. تم تجريب الدليلين في تسعة بلدان (انظر الهامش 1) بدعم من الخبراء القطريين وبالتعاون مع شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وانطوت عملية تجريب الدليلين على استعراضها مع موظفي المراكز والمستخدمين الآخرين المحتملين مثل المخترعين. ومن خلال هذا المسار جمعت الأمثلة العملية المتعلقة بالملك العام التي تضمنها الإصدارين النهائيين للدليلين، فضلا عن أية اقتراحات أخرى مقدمة من الخبراء القطريين ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والمستخدمين المحتملين. وبدأ العمل على الدليلين في شهر أكتوبر 2016 ووصلا إلى تصميمها النهائي ومرحلة التدقيق الإملائي في سبتمبر 2019 (النسخة الإنكليزية). ومن المرتقب نشر الدليلين قبل نهاية عام 2019 مع ترقب نشرهما باللغات الأخرى في عام 2020.

35. **النتيجة 7:** كان الإطار الزمني البالغ ثلاث سنوات لوضع الدليلين، وهي المدة التي كانت أطول بسنة تقريبا مقارنة بالمدة المتوقعة في وثيقة المشروع الأولية، ضروريا لتطوير الدليلين بالتشاور مع المستخدمين المستهدفين لها، أي شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وعملائها (مثل المخترعين والباحثين وغيرهم). وتوافق مؤلفو الدليلين والخبراء والموظفون في المراكز ممن أجريت معهم مقابلات على أن المسار التشاوري قد عزز بقدر كبير هذين الدليلين وزاد من فائدتهما المحتملة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

36. **النتيجة 8:** بالنظر لهذه العملية التعاونية التي استخدمت في وضع الدليلين وأخذا في الاعتبار عدد الخبراء المشاركين، اعتُبر هذان الدليلان شاملان فيما يتعلق بتحديد الاختراعات الواقعة في الملك العام واستخداماتها، ما يسد فجوة موجودة بل وحتى احتمال استخدامها فيما وراء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وفي البلدان النامية.

37. **النتيجة 9:** كانت فعالية وفائدة الدليلين في دعم الخدمات الجديدة لدى المراكز المختارة (حسب هدف المشروع) لتبدو واعدة على الرغم من أنها لم تتضح بعد في هذه المرحلة، أي لم تُطلق مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار خدمات جديدة على حد ما تمكن هذا التقييم من تحديده قطعا. وقد أوضح الخبراء وموظفو المراكز الذين أجريت معهم مقابلات أن إتاحة الخدمات في مجال الملك العام لن يكون مناسباً ولا ممكناً إلا للمراكز التي قد وصلت إلى مستويات من التنمية تتسم بالنضج نسبياً.² ودعم وجهة النظر هذه أن 32% من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار أفادت في 2018 أنها تمكنت من الاضطلاع بعمليات البحث القائمة على أساس حرية العمل، وهي من ضمن الخدمات الأساسية في مجال الملك العام.³ ومع ذلك أبرز الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم أنه حتى في حالة عدم إدخال خدمات جديدة في هذا المجال في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، ينبغي أن تكون جميعها على دراية بأهمية مجال الملك العام للابتكار وتطوير المنتجات وأن تتمكن من توصيل هذه المعلومة لعملائها.

² على مستوى تصنيف الويبو لمستوى النضج، تبلغ المستوى الثالث والأعلى من مستويات النضج. أنظر الويبو (2019). التقرير السنوي الخاص بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار 2018، ص.9.

³ المرجع السابق، ص. 5. 239 من بين 750 مركزاً من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

فعالية وفائدة المادة التدريبية التي وضعت لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بناء على الدليلين للمساعدة على تطوير مهاراتها في توفير الخدمات المرتبطة بتحديد الاختراعات واستخدامها في الملك العام.

38. **النتيجة 10:** المادة التدريبية المستندة إلى الدليلين أحدثها الخبيران الرئيسيان (المؤلفان) بالتعاون مع خبراء الدعم (الخبراء المساعدون والقطريون) وقدمت سلسلة من حلقات العمل لمدة يومين في تسعة بلدان تجريبية (باستثناء كوبا وبالإضافة إلى الهند). وتمكنت حلقات العمل من الوصول إلى حوالي 500 مشارك وموظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ومستخدمين محتملين آخرين. واشتملت المادة التدريبية على شرائح باوربوينت PowerPoint لكل مجال من مجالات المحتوى الرئيسية المتضمنة في الدليلين وللتدريبات العملية.

39. **النتيجة 11:** وأكد جميع المشاركين في حلقات العمل تقريبا (99.6%) من خلال استقصاءات التعليقات في أعقاب حلقات العمل على نجاح حلقات العمل في بناء معارفهم ومهاراتهم في تحديد واستخدام الاختراعات الواقعة في الملك العام، وأجاب 98% أن الدليلين كانا مفيدتين في عملهم اليومي.

40. **النتيجة 12:** أبرزت التعليقات من المشاركين في حلقات العمل ومن الخبراء أن التدريب والمادة التدريبية حققا أفضل النتائج مع المشاركين الذين يمتلكون خبرة سابقة في هذا المجال (أي البحث في البراءات) وأنه لم يكن مناسباً بالقدر الكافي لمن هم أقل تقدماً في هذا المجال.

مدى فائدة قائمة الخبراء الأساسيين في دعم الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في استخدام الدليلين وتطوير خدمات جديدة لتحديد الاختراعات الواقعة في الملك العام واستخدامها في كل منطقة.

41. **النتيجة 13:** وضعت قائمة بأسماء أربعة عشرة خبيراً أساسياً من خلال إعداد الدليلين، وهم: الخبيران الرئيسيان (المؤلفان) وخمسة خبراء مساعدين وسبعة خبراء قطريين. وكان هؤلاء الخبراء أساسيين في تطوير الدليلين واختبارهما وساهم عملهم بقدر كبير في شمول هذين الدليلين.

42. **النتيجة 14:** اقتصر دور الخبراء الأساسيين حتى تاريخه على وضع الدليلين وتنفيذ التدريب في البلدان التسعة على النحو المبين فيما سبق. وسوف يشارك الخبراء الأساسيون أيضاً في إعداد خدمات جديدة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في مجال الملك العام. ولم يكن جميع موظفو المراكز على توفر مثل هذا النوع من الدعم من الخبراء الأساسيين لهم.

تعمل فعالية عمل المشروع وفائدته على تحسين بوابة الوضع القانوني بحيث تحقق قدراً أكبر من سهولة الاستخدام والتوسع في المحتوى الخاص بكيفية الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني في الاختصاصات القضائية المختلفة.

43. **النتيجة 15:** حُدثت بوابة الوضع القانوني في الوثائق الأولية للمشروع باعتبارها أحد أهم أدوات الدعم في مجال الملك العام (أي لكي يتمكن المستخدمون من تحديد الوضع القانوني للبراءات في مختلف الولايات القضائية). واستعرض أحد خبراء

الاتصالات البوابة الحالية وُجعت تعليقات من حوالي 200 مستخدم من 20 بلد. وبناء على الأبحاث والتعليقات، أنشأت بوابة سجلات البراءات وأطلقت في نوفمبر 2018.⁴

44. **النتيجة 16:** تحتوي البوابة الجديدة على معلومات من حوالي 200 ولاية قضائية تم تحديثها في إطار المشروع، بإضافة حوالي 25% ولاية قضائية وجمع معلومات تخص البراءات مقارنة بالنسخة القديمة منها. وفي ضوء تعليقات المستخدمين، قدمت واجهة البوابة الجديدة بعد إضافة وظائف لها، مثل القدرة على تجميع معايير البحث والاطلاع على معلومات إما من خلال خريطة العالم أو من خلال زر عرض الجدول.

45. **النتيجة 17:** شهدت البوابة الجديدة زيادة ملحوظة في عدد زائريها مقارنة بنسختها الأولى: ووفقاً لإحصاءات الموقع بلغ عدد المشاهدات في المتوسط 333 مشاهدة في الشهر، مقارنة بعدد 2000 مشاهدة للبوابة الجديدة، بزيادة بلغت 500%. والأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم ولم يكونوا على دراية بالمنصة القديمة والجديدة علقوا قائلين إن البوابة الجديدة مثلت تحسناً ملحوظاً على مستوى سهولة استخدامها واكتمال محتواها. ومن بين المسائل التي أثرت كانت تحديد البوابة على جميع صفحات البراءات ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ذات الصلة الموجودة على موقع الويبو على شبكة الإنترنت. مثلاً لم تكن البوابة واضحة/مربوطة بالصفحات الأساسية الآتية التي كان يتوقع المستخدمون المحتملون إشارة إليها فيما:

• الصفحة الرئيسية للبراءات: <https://www.wipo.int/patents/en/>
<https://www.wipo.int/patents/ar/index.html>

• الصفحة الرئيسية لركن البراءات <https://www.wipo.int/patentscope/ar/index.html>

• صفحة الوضع القانوني للبراءات

https://www.wipo.int/patentscope/en/programs/legal_status/

• الصفحة الرئيسية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار: <https://www.wipo.int/tisc/ar/index.html>

جيم. الاستدامة

احتمال مواصلة العمل على تيسير قدرة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على تحديد واستخدام الموضوع الموجود في الملك العام أو الموضوع الذي آل إلى الملك العام

46. **النتيجة 18:** المخرجات الأساسية للمشروع، الدليلان والبوابة الجديدة لسجلات البراءات، متاحة لعموم الجمهور (أو سوف تصبح متاحة). ووفقاً لمن أجريت مقابلات معهم، تعتبر هذه المخرجات مساهمة مهمة في دعم استخدام المعلومات في الملك العام. وفي هذا الصدد سوف تتم مواصلة العمل بناء على توافر هذه المخرجات. فضلاً عن ذلك، إذ بدأ تعميم أنشطة الدعم في إطار ميزانية الويبو الخاصة بقطاع البنية التحتية العالمية، فإن هذا سيعزز من الاستدامة. ويتوقف الأمر أيضاً على توافر الميزانيات المطلوبة للاضطلاع بأنشطة الدعم الضرورية.

⁴ بوابة تسجيلات البراءات: https://www.wipo.int/patent_register_portal/en/index.html

47. **النتيجة 19:** بالنظر إلى هذا التعميم فإنه من المتوقع أن تواصل الويبو أنشطة الدعم التي تقدمها لمجال الملك العام، ولا سيما باستخدام قائمة الخبراء الأساسيين لدعم شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والحفاظ على تحديث محتوى البوابة. وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى مستوى النضج اللازم لدى مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لتمكين من تطوير خدمات واستخدامها في هذا المجال على النحو المبين فيما سبق، أفاد من أجريت معهم مقابلات أنه على الويبو أن تتبع نهجا انتقائيا بشأن الخدمات المقدمة (أي نوع الخدمات ومن يحصلون عليها). ويناقش هذا الأمر لاحقا في القسم الخاص بالاستنتاجات والنتائج.

48. **النتيجة 20:** لا تقتصر استدامة إنجازات المشروع على الويبو بل تعتمد أيضا على مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وشبكتها والمؤسسات المضيفة ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية والدول الأعضاء الداعمة. وسوف يكون اهتمامها ودعمها لمجال الملك العام أمرا مهما لاستدامة المشروع، حسبما أفاد من أجريت المقابلات معهم.

دال. تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

مدى تنفيذ توصيتي جدول أعمال التنمية 16 و20 من خلال هذا المشروع.

49. **النتيجة 21:** تتعلق التوصية 16 بأخذ حماية الملك العام بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق الويبو والتعمق في تحليل منافعه. وتتعلق التوصية 20 بالنهوض بأنشطة داعمة للملك العام بما في ذلك إمكانية إعداد مبادئ توجيهية لتحديد المواد التي آلت إلى الملك العام.

50. **النتيجة 22:** قدم المشروع إسهاما ملحوظا في تحقيق هاتين التوصيتين. فقد عمق المشروع تحليل منافع الملك العام من خلال الدليلين الشاملين اللذين أنتجها والتدريب الذي أجري في إطاره إلى الآن. واستجاب المشروع مباشرة أيضا إلى التوصية 20 بإنتاجه الدليلين، وخصوصا الدليل الأول الذي يركز على تحديد المواد الواقعة في الملك العام.

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات

51. **الاستنتاج 1 (بخصوص النتائج 1-17).** قدم المشروع أهم نتائجه بنجاح، ولا سيما الدليلين وبوابة الوضع القانوني المحسنة. وقد وضع هذان المخرجان على نحو تعاوني اشتمل على جمع التعقيبات ومشاركة المستخدمين المحتملين، ما أدى من زيادة قدرتها على تحقيق الفعالية والفائدة. وقد توفرت الأدلة الموضحة على أن البوابة أثبتت زيادة استخدامها وفائدتها مقارنة بالإصدار السابق منها، وهو ما اتضح بناء على إحصاءات زيارتها. أما الدليلان فإن ردود مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والمستخدمين الآخرين كانت إيجابية ومرحبة بإضافة مجال استشعروا فيه الافتقار إلى معلومات شاملة وجوهرية.

52. **الاستنتاج 2 (بخصوص النتائج 6-9 و18-20).** أبدى المشروع تقدما ملحوظا نحو إنجاز أهدافه، على الرغم من أنه لم يكن من الواقعي توقع تطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار خدمات إضافية في مجال الملك العام في الإطار الزمني للمشروع وفي ضوء الدعم الذي حصلت عليه المراكز حتى تاريخه. ومن الممكن أيضا أن يكون تطوير الخدمات في هذا المجال مقتصرًا على تلك المراكز التي بلغت درجة من النضج النسبي، ما يعد مؤشرا على الاتجاه الذي ينبغي أن ينصب عليه الدعم من الويبو في المستقبل. وسوف يكون لقائمة الخبراء الأساسيين دورا توديه في تطوير الخدمات لمراكز دعم التكنولوجيا

والابتكار. وكان من الأمور التي استُشعرت أهميتها أنه ينبغي أن تعرف جميع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وأن تفهم دور مجال الملك العام في عملها، حتى وإن لم تتمكن من خدمات في هذا المجال بعد.

53. **الاستنتاج 3 (بخصوص النتائج 6-17 و 21-22).** يوضح الدليلان إمكانات استخدامهما فيما وراء شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وأنها سيكونان مورداً مهماً بشكل عام في مجال الملك العام. وقد اعتُبرت البوابة بمثابة أكثر من مجرد دعم للمراكز، بل لها إمكانات، في حالة وضوحها ونشرها والتعريف بها، فيما يتعلق باستخدام من يعملون في مجال البراءات استخداماً كبيراً.

54. **الاستنتاج 4 (بخصوص النتيجة 2).** لن يمكن تحديد الإنجاز الفعلي لأهداف المشروع، ألا وهو تأسيس خدمات جديدة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في مجال الملك العام واستخدامها إلا مع مرور الوقت وإتاحة الدليلين وتقديم الدعم. وفي هذا الصدد ينبغي مواصلة أهداف المشروع ومؤشراته بغية رصدها.

55. **التوصية 1 (بخصوص: الاستنتاجات 1-4 والاستنتاجات 1-22).** توصي شعبة التكنولوجيا ودعم الابتكار التابعة لأمانة الويبو في إطار تعميمها هذا المشروع أن تنظر فيما يلي:

- (أ) التركيز على تقديم الدعم لشبكات منتقاة من مراكز التكنولوجيا ودعم الابتكار (مستوى النضج الثالث) لتطوير خدماتها في مجال الملك العام بما في ذلك كيفية انتقال هذه المراكز من مجرد الوعي بمحتوى الدليلين وصولاً إلى تقديم إحدى الخدمات الجديدة؛
- (ب) الاستفاضة في تعريف دور قائمة الخبراء الرئيسيين وإعلام شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بدورها المحتمل في تقديم الدعم؛
- (ج) تضمين معلومات عن مجال الملك العام مستقاة من المواد التدريبية في حلقات العمل/جلسات الإحاطة الخاصة بالتدريبات الموحدة للمراكز؛
- (د) استعراض جدوى إعداد دورة/وحدة تعلم إلكتروني بناء على الدليلين بالتعاون مع أكاديمية الويبو؛
- (هـ) تحديث محتوى بوابة سجلات البراءات بانتظام (بناء على آراء المستخدمين) واستعراض/تحديث ملفات الولاية القضائية سنوياً أو كل سنتين؛
- (و) العمل مع قسم الاتصالات بشبكة الإنترنت بغية ضمان وضوح بوابة سجلات البراءات على موقع الويبو على شبكة الإنترنت؛
- (ز) العمل مع شعبة المنشورات بشأن وضوح الدليلين فيما وراء شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار؛
- (ح) ضمان مواصلة رصد مؤشرات نتائج المشروع من خلال الرصد/الإبلاغ المنتظم من شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار إلى أمانة الويبو.

56. **التوصية 2 (بخصوص: الاستنتاجات 1-4 والاستنتاجات 1-22).** توصي الدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية فيها والكيانات الأخرى التي تستضيف مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وشبكتها بتوفير الدعم اللازم بغية تشجيع هذه المراكز على الوصول إلى مستوى النضج الذي يمكنها من تقديم الخدمات في مجال الملك العام.

[يلي ذلك الملحق الأول]

الملحق الأول: الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات / استشيروا

موظفو الويبو:

مايا باتشتر، شعبة أداء البرنامج والميزانية
عرفان بالوخ، شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية
أليخاندر رو كاكامانيا، كبير مديرين، إدارة الابتكار والبنية التحتية المعرفية، قطاع البنية التحتية العالمية
أندرو Czajkowski، شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار، قطاع البنية التحتية العالمية
جورج غندور، موظف رئيسي مكلف بالبرامج، شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، قطاع التنمية
ستيفن كيلى، مؤلف محتوى رقمي، قسم الاتصالات بشبكة الإنترنت
إيرين كيتسارا، موظفة معلومات للملكية الفكرية، شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار
مارو ماتوس، نائب المدير العام، قطاع التنمية
ناتالي مونتيلوت، موظفة مكلفة بالبرامج، شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار
أليكس راينجل، موظف معلومات للملكية الفكرية، شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار
فيبين ساروها، مدير إدارة معلومات مساعد، الشركات، قسم المنصات والأدوات

من الخارج:

كمال باجراشاريا، مساعد باحث، كلية كيلوغ للإدارة، شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية
نورالدين بوخروصة، منسق مركز دعم التكنولوجيا والمعلومات، مكتب الملكية الصناعية والتجارية في المغرب، الدار البيضاء، المغرب
مرسيدس كلن، رئيسة العلاقات الدولية والصناعية، المؤسسة الوطنية للملكية الصناعية، بوينس آيريس، الأرجنتين
سينثيا غالفر، مجموعة مستخدمي المعلومات المتعلقة بالبراءات (PIUG)، صاحبة مشروع، مشروع سجل البراءات، شركة فايزر
بول غيرهارد، استشاري اتصالات، جنيف، سويسرا
لونغيلوا كولا، نائبة مديرة مكتب إدارة الملكية الفكرية، بريتوريا، جنوب أفريقيا

غيدو مورادي، متخصص في المعلومات المتعلقة بالبراءات، إيطاليا، وعضو مجلس إدارة كوندالية مجموعات مستخدمي المعلومات المتعلقة بالبراءات (CEPIUG)، وعضو الجمعية الإيطالية لمستخدمي المعلومات المتعلقة بالبراءات.

بابلو باز، استشاري، بوينس آيريس، الأرجنتين

دونا بيرديو، مستشارة، سان دييغو، الولايات المتحدة الأمريكية

ليليان ريستريو، مركز معلومات التكنولوجيا ودعم إدارة الملكية الصناعية (CIGEPI)، مشرفة على الصناعة والتجارة، بوغوتا، كولومبيا

أدريان سابلان، منسق، مكتب الملكية الفكرية في الفلبين، مانيلا، الفلبين

تشايرين ترولوك، أحد شركاء شركة سبور وفيشر (Spoor & Fisher)، جنوب أفريقيا

فاسيلوس فالاكيس، استشاري، أثينا، اليونان

[يلي ذلك الملحق الثاني]

الملحق الثاني: الوثائق التي استخدمت

- ب. غيرهارد (مارس 2016). ترشيد الاتصال الرقمي لخدمات وأدوات شعبة المعلومات والمعارف ووجودها على شبكة الإنترنت "دراسة تحليل الفجوات وتقديم التوصيات".
- الويبو (2014)، اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية CDIP/16/4.
- الويبو (2016)، اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة الثامنة عشرة، التقارير المرحلية، CDIP/18/2.
- الويبو (2017)، اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة العشرون، التقارير المرحلية، CDIP/20/2.
- الويبو (2018)، اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة العشرون، التقارير المرحلية، CDIP/22/2.
- الويبو (2019)، التقرير السنوي الخاص بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار 2018.
- الويبو (2019)، اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، تقرير الإنجاز حول مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية CDIP/24/3.
- الويبو (2019)، الدليل الخاص بتحديد الاختراعات في الملك العام (مشروع).
- الويبو (2019)، الدليل الخاص باستخدام الاختراعات في الملك العام (مشروع).
- الويبو (بدون تاريخ)، الجدول الزمني - مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية.
- الويبو (بدون تاريخ)، عملية التجريب - التعليقات على الدليلين.
- الويبو (2018-2019)، استمارة التقييم - حلقة العمل المعنية بالدليلين المتعلقين بتحديد الاختراعات في الملك العام واستخداماتها (متنوعة).

[يلي ذلك الملحق الثالث]

الملحق الثالث: التقرير الأولي

1- مقدمة

هذه الوثيقة تقييم أولي لمشروع جدول أعمال التنمية بشأن استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية. وتحدد الوثيقة الغرض من التقييم واستراتيجيته ومنهجيته وخطة عمله. وسوف يستند التقرير النهائي إلى هذا التقرير الأولي، قيد موافقة الويبو عليه.

2- الغرض والأهداف

الغرض الأساسي من هذا التقييم هو تقييم تنفيذ المشروع وأدائه بشكل عام. وسوف يغذي هذا التقرير عملية اتخاذ القرار داخل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

ولهذا التقييم هدفان أساسيان:

1. التعلم من التجارب المستخلصة خلال تنفيذ المشروع، أي ما ثبت نجاحه وما لم يثبت نجاحه، لمواصلة تنفيذ أنشطة في هذا المجال. ويشمل ذلك تقييم إطار تصميم المشروع وإدارة المشروع، بما في ذلك أدوات الرصد وإعداد التقارير، علاوة على قياس النتائج المحققة حتى الآن والإبلاغ بها وتحديد احتمالية استدامة النتائج المحققة.
2. توفير معلومات تقييمية قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار عند تطوير هذا النشاط. وسيركز التقييم بشكل خاص على قياس مدى أداء المشروع دوراً محورياً في تيسير نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعارف والتكنولوجيا ومساعدة الدول الأعضاء المهمة على تحديد واستخدام الموضوع الموجود في الملك العام أو الموضوع الذي آل إلى الملك العام ضمن ولاياتها القضائية من خلال تعزيز وتوفير:
 - (أ) خدمات معززة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بغرض تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام؛
 - (ب) خدمات معززة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بغرض دعم استخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام باعتبارها أساساً لاستحداث نتائج بحثية ومنتجات جديدة؛ وإدارة تلك النتائج والمنتجات وتسويقها لاحقاً؛
 - (ج) بوابة محسنة للوضع القانوني تتيح إمكانية استخدام أسهل ومحتوى أكبر عن كيفية الحصول على المعلومات الخاصة بالوضع القانوني في مختلف الولايات القضائية.

3- استراتيجية التقييم

- سوف يتم التقييم باستخدام نهج تشاركي وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مختلف خطوات التقييم متى كان ذلك ممكناً.
- وسوف تُجمع البيانات والمعلومات من مصادر متعددة باستخدام مختلف مناهج البحث بغية التمكن من التحقق من النتائج التي تم التوصل إليها ومرجعيتها.

- وسوف يعمل التقييم على التوصل إلى توازن فيما بين مسائل تصميم المشروع ("ما نجح") ومسائل الفعالية ("ما تم إنجازه"). وسوف يؤدي هذا إلى دعم الوفاء بالأهداف المذكورة سابقا دعما مباشرا.

4- إطار التقييم

الموضوع والأسئلة	المؤشرات المقترحة	أدوات جمع البيانات	مصادر المعلومات
تصميم المشروع وإدارته			
1- مدى مناسبة وثيقة المشروع الأولية للاسترشاد بها في تنفيذ المشروع وتقييم النتائج التي ينجزها.	التعديلات المطلوبة خلال تنفيذ المشروع	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين
2- رصد المشروع وأدوات التقييم الذاتي والإبلاغ وتحليل مدى فائدتها وملاءمتها لتوفير المعلومات ذات الصلة لفريق المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين لأغراض اتخاذ القرار.	مستوى الاستفادة من أدوات الرصد وإعداد التقارير	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين
3- مدى مساهمة هيئات أخرى في أمانة الويبو في فعالية وكفاءة تنفيذ المشروع وفي التمكين من ذلك.	عدد وحدات الويبو المشاركة في المشاركة ومساهمة كل منها	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين
4- مدى تحقق المخاطر المحددة في وثيقة المشروع الأولية أو مدى التخفيف من حدتها.	نوع المخاطر التي قابلها المشروع خلال تنفيذه وطريقة التصدي لها	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين
5- قدرة المشروع على الاستجابة للاتجاهات والتكنولوجيات الجديدة وغيرها من العوامل الخارجية.	مستوى قدرة المشروع على الاستجابة	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين
الفعالية			
1- فعالية الدليلين العمليين للمشروع وفائدتهما في تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامهما فضلا عن الوثائق التي تتناول التجارب وأفضل	مدى فعالية الدليلين العمليين للمشروع وفائدتهما	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين

			الممارسات في هذه المجالات في بعض المراكز المختارة، ولا سيما في الدول النامية.
موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	مدى فعالية وفائدة المادة التدريبية التي استخدمت خلال حلقات العمل والمستندة إلى الدليلين	2- فعالية وفائدة المادة التدريبية التي وضعت لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بناء على الدليلين للمساعدة على تطوير مهاراتها في توفير الخدمات المرتبطة بتحديد الاختراعات واستخدامها في الملك العام.
موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	مدى فائدة قائمة الخبراء الخبراء	3- مدى فائدة قائمة الخبراء الأساسيين في دعم الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في استخدام الدليلين وتطوير خدمات جديدة لتحديد الاختراعات الواقعة في الملك العام واستخدامها في كل منطقة.
موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	مدى فعالية بوابة الوضع القانوني المحسنة وفائدتها	4- فعالية عمل المشروع وفائدته في تحسين بوابة الوضع القانوني بحيث تحقق قدرا أكبر من سهولة الاستخدام والتوسع في المحتوى الخاص بكيفية الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني في الاختصاصات القضائية المختلفة.
الاستدامة			
موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	احتمال مواصلة العمل	1- احتمال مواصلة العمل على تيسير قدرة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على تحديد واستخدام الموضوع الموجود في الملك العام أو الموضوع الذي آل إلى الملك العام
تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية			
موظفو الويبو أصحاب المصلحة الخارجيين	استعراض الوثائق المقابلات الشخصية	مدى تنفيذ هذه التوصية	2- مدى تنفيذ توصيتي جدول أعمال التنمية 16 و 20 من خلال هذا المشروع.

1-4 أدوات التقييم

سوف تستخدم أدوات البحث على مستوى مختلف الموضوعات والأسئلة. وفيما يلي يوضح الجدول الآتي المزيد من المعلومات بشأن هذه الأدوات وطريقة نشرها.

الأداة	وصفها	مصدر المعلومات
المقابلات الشخصية - الداخلية	ست مقابلات شخصية شبه منظمة	بالهاتف وشخصية: موظفو أمانة الويبو، ومنهم: - قطاع التنمية - إدارة الابتكار والبنية التحتية المعرفية/ شعبة دعم التكنولوجيا والابتكار - قسم الاتصالات بشبكة الإنترنت، شعبة الاتصالات
المقابلات الشخصية - الخارجية	عشرة مقابلات شخصية شبه منظمة تقريباً	بالهاتف وشخصية: - استشاريين خارجيين (البوابة والدليلين والتدريب) - جهات تنسيق مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار - الخبراء القطريين بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار
استعراض الوثائق	استعراض الوثائق الأساسية	تشمل وثائق الويبو التقارير / المنشورات الداخلية والخارجية والتعليقات على حلقات العمل ومشروعي الدليلين والمادة التدريبية.

سوف يجري الاتفاق على قائمة الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم بمشاركة الويبو.

مناهج تحليل البيانات: سوف يتم تحليل البيانات الكمية والنوعية التي جمعت باستخدام منهجيات مقارنة وإحصائية متى كان ذلك مناسباً. وسوف تربط البيانات ببعضها البعض ويتم تنظيمها للرد على أسئلة التقييم. وسوف تستخدم هذه النتائج فيما بعد لتسترشد الاستنتاجات والتوصيات المقترحة بها.

5- خطة العمل والجدول الزمني

فيما يلي أبرز النقاط والجدول الزمنية المقترحة على النحو المبين

التواريخ الأساسية	أبرز النقاط / النتائج
12 يوليو 2019	يبدأ العمل
21 يوليو 2019	تسليم التقرير الأولي إلى الويبو
27 يوليو 2019	تلقي التعليقات من الويبو على التقرير الأولي
5 أغسطس 2019	تسليم التقرير الأولي النهائي إلى الويبو
2 سبتمبر 2019	تسليم مشروع التقرير إلى الويبو
6 سبتمبر 2019	التصحیحات الوقائية من الويبو على مشروع التقرير
13 سبتمبر 2019	تسليم التقرير النهائي إلى الويبو
22-18 نوفمبر 2019	عرض تقرير التقييم على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

6- أهم الافتراضات والمخاطر

من المفترض أن يتعاون فريق العمل بالمشروع وشعبة تنسيق جدول أعمال التنمية مع الخبير بشأن تحديد جميع الوثائق الأساسية والوصول إليه؛ وأن يعلم أصحاب المصالح الأساسيين بشأن التقييم وأن يتولى تقديمها إلى الاستشاري وتوفير معلومات الاتصال الشخصي وتيسير المقابلات الشخصية حسب الحاجة، وأن يقدم تعليقات مجمعة في الوقت المناسب بشأن النتائج. ويُفترض أيضاً نجاح المقابلات الشخصية التي تُجرى وألا تشكل اللغة عائقاً (يتحدث الاستشاري الإنكليزية والفرنسية). ويفترض أيضاً أن يكون الأشخاص المطلوبين للمقابلة الشخصية متاحين وراغبين في تقديم المعلومات المطلوبة.

[نهاية الملحق الثالث والوثيقة]